

Distr.: General
18 September 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٦٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق
الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع
الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٢/٦٦، عرضاً للعمل الذي اضطلع به المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا خلال الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى آب/أغسطس ٢٠١٣. كما يقدم التقرير استعراضاً عاماً للأنشطة التي اضطلع بها المركز والتي تندرج في إطار الأولويات المواضيعية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خلال تلك الفترة: وهي تعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب؛ وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وتعزيز الديمقراطية والحوكمة الرشيدة؛ ومكافحة التمييز؛ وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتعاون مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. كما يسلط التقرير الضوء على أبرز التحديات والفرص من أجل المزيد من المشاركة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في المنطقة دون الإقليمية.

* A/68/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

141013 141013 13-47888 (A)



أولا - مقدمة

١ - أنشئ المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا في عام ٢٠٠١ بناء على طلب الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وعملا بقرار اتخذته لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في اجتماعها الرابع المعقود في ياوندي في نيسان/أبريل ١٩٩٤، ووفقا لقراري الجمعية العامة ٧٨/٥٣ ألف و ٥٥/٥٤ ألف.

٢ - ويعمل المركز تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وبوصفه المكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لوسط أفريقيا، فهو يغطي الدول العشر الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (أنغولا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسان تومي وبرنسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو) ورواندا. ويمثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كل من تشاد ورواندا مستشار لحقوق الإنسان يتبع المنسق المقيم في كلا البلدين، أما في بوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية فهي ممثلة من خلال عنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في كل من هذه البلدان. ولذلك، فإن المركز يركز أنشطته في البلدان التي لا يتواجد فيها عنصر لحقوق الإنسان، وهي سان تومي وبرنسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو.

٣ - وتمثل ولاية المركز في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية من خلال الدعوة والحوار وتقديم المساعدة التقنية وخدمات المشورة إلى الحكومات والبرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والأفرقة القطرية للأمم المتحدة. ويركز المركز على الأولويات المواضيعية الخمس لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهي: تعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب، مع التركيز على إقامة العدل والعدالة الانتقالية؛ وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وتعزيز الديمقراطية والحكومة الرشيدة؛ ومكافحة التمييز؛ وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتعاون مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

٤ - ويجري تعزيز تنفيذ هذه الأولويات المواضيعية من خلال قيام المركز، عبر مركز الوثائق التابع له، والذي ضاعف عضويته من ٥٠٠٠ عضو في عام ٢٠١١ إلى ما يربو على ٧٠٠٠ بحلول آب/أغسطس ٢٠١٣، بالنشر الفعال لمعايير حقوق الإنسان والديمقراطية. وفي الوقت نفسه، ففي ضوء تخفيضات الميزانية، سوف يتعين الحد من إنتاج المواد التثقيفية المتعلقة بحقوق الإنسان واللازمة بصورة أساسية من أجل تعزيز حقوق الإنسان وأنشطة التوعية.

٥ - ويعمل في المركز ١١ موظفا، منهم ٦ موظفين مختصين بالمسائل الفنية (وهم ممثل/ مدير إقليمي، ومستشار إقليمي لشؤون الديمقراطية، وموظف لشؤون حقوق الإنسان، وموظف معاون لشؤون الاتصالات والدعوة ومساعدان لشؤون البرنامج)، وخمسة موظفين للدعم. وهناك أحد متطوعي الأمم المتحدة، ممول من حكومة فرنسا، يعمل في برنامج العدالة الانتقالية. وكجزء من برنامج للزمالات أنشئ في عام ٢٠٠٢، يقوم متخصصون شبان من المنطقة دون الإقليمية بتقديم دعم كبير للمركز في خمسة مجالات، هي: حقوق الإنسان؛ والديمقراطية؛ والوثائق؛ والإدارة؛ وقضايا الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة.

٦ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تم تدعيم التعاون مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية: وجرى الاضطلاع بأنشطة مشتركة في بوروندي وسان تومي وبرنسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكونغو. واتفق المركز والممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا على زيادة التعاون فيما بينهما. وقدم مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا، ومقره غابون، الدعم للمركز من خلال تيسير عقد حلقة عمل لصحفيين بناء على طلب من الحكومة، ونظمت حلقة العمل في ليرفيل يومي ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. كما يعتزم المكتب والمركز القيام، قبل نهاية عام ٢٠١٣، بتنظيم حلقة دراسية إقليمية لتعزيز قدرات الصحفيين من ١١ بلدا في المنطقة دون الإقليمية في مجالات السلام، وبناء السلام، وحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، يتوقع أن تساعد مشاركة الممثل الخاص في تعزيز التعاون بين المكتب والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على إحياء مذكرة التفاهم التي أبرمت بين هذين الكيانين في عام ٢٠٠٨ لمكافحة أنشطة الاتجار. كما جرى إحياء التعاون مع المؤتمر الدولي للبحيرات الكبرى من خلال أنشطة مشتركة يعتزم القيام بها في أواخر عام ٢٠١٣، واتفاق شراكة مع مركز ليفي مواناواسا للديمقراطية والحوكمة الرشيدة، الذي أنشئ مؤخرا.

٧ - وقامت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بزيارة إلى الكاميرون بدعوة من الحكومة خلال الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٣، وساهمت الزيارة في إبراز صورة المكتب الإقليمي وأصحاب المصلحة على الصعيد الدولي.

ثانياً - التطورات الرئيسية في المنطقة دون الإقليمية

٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مرت البلدان التي هي محط اهتمام المركز بوجه خاص (سان تومي وبرنسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو) بفترة سلام نسبي. بيد أن حالات النزاع في البلدان المجاورة واصلت تأثيرها، وخاصة بسبب تزايد

عدد اللاجئين. وقد تسببت الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى بوجه خاص في تدفقات هائلة من موجات اللاجئين إلى الكاميرون. وفي شمال نيجيريا، دفعت أعمال العنف التي اندلعت بين قوات الحكومة والمتمردين المتطرفين من أعضاء جماعة بوكو حرام بمئات النيجيريين إلى الهرب إلى شمالي الكاميرون حيث تخشى السلطات الكاميرونية وجود متمردين بين اللاجئين.

٩ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، عقد في ياوندي مؤتمر قمة بشأن السلامة والأمن البحريين في خليج غينيا. وكان من بين المشاركين رؤساء دول أو حكومات بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا. وأسندت إلى الجماعتين واللجنة مهمة وضع أطر عمل وإجراءات تشغيلية وآليات لتقاسم المعلومات واستراتيجية إقليمية، وتنسيق أطر عملهم القانونية والمؤسسية، وتنظيم مؤتمر بشأن التنمية والأمن البحري. وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، قرر رؤساء دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا تسهيل حرية تنقل مواطني بلدانهم وذلك بإلغاء تأشيرات السفر داخل المنطقة دون الإقليمية اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

١٠ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض، أجريت انتخابات في غينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو. وأجرت الكاميرون أول انتخابات لمجلس الشيوخ في نيسان/أبريل ٢٠١٣؛ وغينيا الاستوائية والكونغو انتخابات بلدية وبرلمانية وأول انتخابات لمجلس الشيوخ في أيار/مايو ٢٠١٣ عقب إقرار تعديلات دستورية في استفتاء أجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وفي جميع الحالات، فازت الأحزاب الحاكمة في الانتخابات بأغلبية كبيرة. ففي الكاميرون، حصل الحزب الحاكم على ٨٠ في المائة من مقاعد مجلس الشيوخ. وفي الكونغو، بدأ بذل المساعي لتحديث القوائم الانتخابية التي لم تتغير منذ عام ٢٠٠١. وفي غينيا الاستوائية، ترددت مزاعم عن حدوث عمليات اعتقال واحتجاز تعسفين لأعضاء من المعارضة، وتهديدات أثناء العملية الانتخابية ضد التمتع بحرية التعبير وتكوين الجمعيات. وفي عام ٢٠١٢، في سان تومي وبرنسيبي، حلت سلمياً الأزمة السياسية التي أعقبت اقتراحاً بحجب الثقة عن رئيس الوزراء حيث قامت الحكومة بتسليم السلطة إلى المعارضة.

١١ - وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت لمكافحة تبديد الأموال العامة، بما في ذلك ما تم القيام به، في الكاميرون، من إنشاء محكمة جنائية خاصة، لا تزال هناك شواغل حول نزاهة الإجراءات القضائية في ما يتصل بهذه الأمور. وفي حين تشهد بعض الدعاوى بطئاً لا مبرر له، هناك دعاوى أخرى تنطوي على محاكمات عاجلة ومشكوك فيها مما يثير شبهة التأثير السياسي واستغلال السلطات القضائية.

ثالثاً - الأولويات والإنجازات المواضيعية

ألف - تعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب

١٢ - لا تزال هناك تحديات هامة متصلة في ما يتعلق بإقامة العدل في جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية. وتسبب بطء العمليات القضائية، وطول فترة الاحتجاز قبل المحاكمة بصورة مفرطة، وعدم وجود بدائل للاحتجاز من قبيل تطبيق تدابير عقابية، تسبب كل ذلك في حالات تكدر خطيرة في السجون في كل من تشاد وغابون والكاميرون والكونغو. كما أدى الافتقار إلى استقلال القضاء وانتشار الفساد على نطاق واسع بين القائمين على إنفاذ القوانين والموظفين القضائيين إلى تعزيز ظاهرة الإفلات من العقاب وتقويض ثقة الجمهور في النظام القانوني الرسمي. وكثيرون من سكان المناطق النائية أو الريفية، بما في ذلك أبناء الشعوب الأصلية، محرومون من فرص الوصول إلى العدالة بسبب التوزيع الجغرافي غير السليم للهيكل القضائية. فوكالات إنفاذ القانون، والإدارات القضائية وهيئات السجون لا تتوافر لها الأموال اللازمة، وتفتقر إلى الموارد البشرية والمادية اللازمة لها لأداء واجباتها بكفاءة ووفقاً لقواعد ومعايير حقوق الإنسان. وأدى عدم الوعي بمعايير حقوق الإنسان أو تجاهلها، بما في ذلك من جانب موظفي السجون، إلى القيام بعمليات اعتقال واحتجاز تعسفيين وإلى سوء معاملة المحتجزين، وتدني أوضاع السجون. وفي ما يتعلق بعقوبة الإعدام، هناك بلد واحد فقط من بلدان المنطقة دون الإقليمية (رواندا) هو الذي صدق على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام. وفي ضوء ذلك، فإن وقف العمل بعقوبة الإعدام مطبق بصورة غير رسمية في جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية تقريباً، ولم يتم في السنوات الأخيرة تنفيذ أي عمليات إعدام.

١٣ - وواصل المركز تركيز أنشطته على بناء القدرة المؤسسية للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وإدارة السجون والموظفين القضائيين على تطبيق معايير حقوق الإنسان. وفي الكاميرون، وبالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق اللاجئين، قدم المركز التدريب في مجال حقوق الإنسان لضباط الشرطة القضائية وضباط الدرك في مركز تدريب الشرطة القضائية في ياوندي. وتكرر تقديم هذا البرنامج التدريبي في جميع البلدان ذات الأولوية في المنطقة دون الإقليمية، وبخاصة في غابون. وتم الاضطلاع بأنشطة التوعية لضباط الشرطة والدرك في غابون والكاميرون والكونغو ولموظفي المؤسسات الإصلاحية في الكاميرون بهدف التصدي لمسألة التعذيب في أماكن الاحتجاز.

١٤ - وفي الكاميرون، ولضمان تحسين الامتثال لقواعد حقوق الإنسان في أماكن الاحتجاز، يسر المركز صياغة واعتماد مدونة لقواعد السلوك ذات قاعدة متينة تقوم على حقوق الإنسان لموظفي المؤسسات الإصلاحية. والمدونة في انتظار أن يعلنها رئيس الكاميرون في شكل مرسوم. وعلاوة على ذلك، فقد استفاد من التدريب المقدم لموظفي السجون حتى الآن نحو ٧٠ من المسؤولين في اثنتين من مناطق البلد (المنطقة الشمالية الغربية، والمنطقة الساحلية).

١٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، نظم المركز برنامجا تدريبيا لقضاة الصلح والقضاة في المنطقة دون الإقليمية مع التركيز على قضايا الاعتقال والاحتجاز. وساهمت هذه التجربة الرائدة في الكاميرون في إذكاء الوعي بحقوق الإنسان بين المسؤولين في السلطة القضائية؛ ولقي تنظيم هذه الدورات التدريبية في بلدان أخرى تشجيعا كبيرا. وفي غابون، قرر قضاة الصلح والقضاة، الذين أقرروا بأن الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان تم إغفالها في مجال إقامة العدل، إنشاء منتدى لتبادل الآراء تحت قيادة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في غابون لاستعراض تنفيذ التوصيات التي تمخضت عنها عمليات التدريب التي نظمتها المركز واضطلع بها.

١٦ - وفي شراكة مع حكومتَي فرنسا وسويسرا، قام المركز بالبناء على المؤتمرات الإقليمية اللذين نظمهما في ياوندي في عام ٢٠٠٦ (بشأن قضايا وتحديات العدالة الانتقالية في بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية) وفي عام ٢٠٠٩ (بشأن العدالة الانتقالية باعتبارها سبيلا إلى المصالحة وبناء سلام دائم). وعقد المؤتمر الثالث من سلسلة هذه المؤتمرات الإقليمية في ياوندي في نيسان/أبريل ٢٠١٣ (بشأن تحسين فعالية عمليات العدالة الانتقالية من خلال التفكير في استراتيجيات توائم الواقع المحلي بصورة أفضل). وأطلق خلال هذه المناسبة موقع على الإنترنت بشأن العدالة الانتقالية يستفيد منه الخبراء في هذا المجال في البلدان الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية.

باء - تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١٧ - لا يزال مستوى المعيشة في بلدان المنطقة دون الإقليمية منخفضا، وهناك تفاوت كبير بين سكان المناطق الريفية وسكان المناطق الحضرية وفجوة واسعة بين الأغنياء والفقراء. ويواجه سكان المناطق الريفية فرصا محدودة للغاية للحصول على المياه النقية والصالحة للشرب، والأغذية الكافية، والمأوى اللائق، والرعاية الصحية، والتعليم، وغير ذلك من الخدمات الأساسية. ومع أن جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية، باستثناء سان تومي وبرنسي، دول أطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

فإن أيا منها لم يصدق على البروتوكول الاختياري للعهد، مما يتيح أهلية المقاضاة بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك بعض المبادرات والتطورات المشجعة بغرض تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلى سبيل المثال، شيدت آلاف الوحدات السكنية العامة (١٠.٠٠٠ وحدة في أنجمنينا و ٣٠.٠٠٠ وحدة في ياوندي). كما عززت السلطات العامة في المنطقة دون الإقليمية بصورة نشطة فرص الحصول المجاني على التعليم الابتدائي.

١٩ - ومع أن معظم بلدان المنطقة دون الإقليمية تحظى بموارد طبيعية كبيرة، مثل الخشب والمعادن، فإن أثر استغلال هذه الموارد من حيث تحسين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للناس لا يكاد يذكر. بل وعلى العكس من ذلك، فإن عقوداً ضخمة تتعلق باستغلال المعادن والغابات وقعت بين الحكومة وشركات متعددة الجنسيات لم يكن من شأنها أحياناً سوى تفويض حقوق السكان المحليين في الممتلكات أو السكن أو المعايير المعيشية المقبولة. وعلى سبيل المثال، فإن اكتشاف واستغلال النفط في الكاميرون لم يفيدا قطاعات السكان الفقيرة. وخلال الزيارة التي قام بها المقرر الخاص المعني بالحقوق في الغذاء إلى الكاميرون في تموز/يوليه ٢٠١٢، حذر من أنه على الرغم من تزايد العائدات نتيجة للاستغلال الواسع النطاق للموارد الطبيعية، فإن مؤشرات الأمن الغذائي تنذر بالخطر. وأثناء الزيارة التي قامت بها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى الكاميرون، حثت السلطات الكاميرونية على أن يستفيد السكان من موارد البلد، وعلى أن تستغل هذه الموارد بصورة شفافة ومنصفة.

٢٠ - وركز المركز في أعماله المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة دون الإقليمية على تعزيز النهج التي تقوم على حقوق الإنسان في عمليات التخطيط والميزنة التي تضطلع بها الدول. ونظم في أنجمنينا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ نشاط يتعلق ببناء قدرات الجهات الحكومية المعنية. وشارك في هذا النشاط ٣٠ موظفاً من موظفي الوزارات المعنيين بالتخطيط. وسيكون من الضروري الاضطلاع بأنشطة متابعة لهذا النشاط بما يكفل المشاركة الفعالة لجهات التنسيق المتعلقة بحقوق الإنسان في عمليات التخطيط التي تضطلع بها مختلف الوزارات.

جيم - تعزيز الديمقراطية والحوكمة الرشيدة

٢١ - ويتعين القيام بمزيد من الجهود لدعم استقلال مؤسسات الدولة في المنطقة دون الإقليمية. ففي الكاميرون، على سبيل المثال، يحق للرئيس أن يعين ٣٠ من بين أعضاء مجلس الشيوخ البالغ عددهم ١٠٠ عضو. وتفتقر بلدان المنطقة دون الإقليمية إلى الضوابط والتوازنات اللازمة من أجل الديمقراطية، ويتعين تعزيز قدرة البرلمانات على مراقبة واستعراض احتياجات الفرع التنفيذي. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أثرت تساؤلات بشأن استقلال العمليات الانتخابية في غينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو وجوانب المساءلة والشفافية المتعلقة بها. ومن شأن هذه الحالة أن تؤدي إلى انخفاض مستويات الثقة في مؤسسات الدولة وانخفاض أعداد الناخبين في العمليات الانتخابية. وعلاوة على ذلك، تظل دائما الأرقام الرسمية حول عدد الناخبين المشتركين في التصويت والنتائج النهائية للانتخابات مشكوكا فيها.

٢٢ - ولا تزال مشاركة المرأة، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة في العمليات السياسية والانتخابية منخفضة. ولئن كان يبعث على التشجيع تزايد تمثيل المرأة في جميع القطاعات، لا تزال أوجه التفاوت قائمة بالنسبة إلى المستويات التي يمكنهن بلوغها. ولا تزال مشاركة الشعوب الأصلية في السياسة والعمليات الانتخابية تشكل أحد التحديات بالنظر إلى تميش الأفراد من أبناء هذه الشعوب ولأنهم يوجدون دائما في مناطق نائية. وواصل المركز تركيز أنشطته على حقوق الإنسان والانتخابات، مع التأكيد على مشاركة المرأة، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية في العمليات السياسية والانتخابية. وينادي المركز بزيادة إدماج الفئات المهمشة أثناء العملية المرتقبة لاستعراض قوائم الناخبين في غابون والكونغو، وحث الهيئات القائمة على إدارة الانتخابات على إيفاد أفرقة إلى المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية في المناطق النائية، وإلى طرق جميع الأبواب لتحديد وتسجيل الأشخاص ذوي الإعاقة وأبناء الشعوب الأصلية.

٢٣ - ومنذ عام ٢٠١١، حصلت كيانات المجتمع المدني، بما في ذلك الأحزاب السياسية، والإعلاميون، وجماعات معينة من قبيل الأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء، وأبناء الشعوب الأصلية على تدريب شامل على حقوق الإنسان والانتخابات بهدف زيادة الوعي بأهمية مشاركتهم. والمركز هو أحد الشركاء في مشروع يحمل عنوان "مجتمع شامل للأشخاص ذوي الإعاقة"، يهدف إلى زيادة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في العمليات الانتخابية في الكاميرون، ويشتمل المشروع على أنشطة لزيادة توعية هيئة إدارة الانتخابات. كما جرت

توعية الهيئات القضائية المسؤولة عن الفصل في المنازعات الانتخابية وتم تدريبها في مجال قضايا حقوق الإنسان ذات الصلة.

٢٤ - وتقع على عاتق وسائط الإعلام مسؤولية هامة للإسهام في سلمية العمليات الانتخابية. ومنذ عام ٢٠١١، نظم المركز سبعة أنشطة لبناء قدرات الإعلاميين في أربعة من بلدان المنطقة دون الإقليمية (بوروندي، وغابون، والكاميرون، والكونغو)، ركزت على دورهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في فترات الانتخابات، علاوة على آداب المهنة وأخلاقيات العمل. وقد أحدثت الشبكة الإلكترونية الشاسعة للصحفيين في مجال حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية تحسنا كبيرا في النهج الإعلامي إزاء معالجة مسائل حقوق الإنسان المتصلة بالانتخابات. وتوجد في كل من غابون والكاميرون والكونغو شبكات وطنية للصحفيين في مجال حقوق الإنسان.

٢٥ - ويعمل المركز على إنشاء منتدى للمنطقة دون الإقليمية لتقاسم أفضل الممارسات وتخصيص جائزة لأفضل مقال في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان المتصلة بالانتخابات.

٢٦ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية لمضايقات وتهديدات من جهات عدة من بينها القضاء وعناصر إنفاذ القانون. وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، عثر على أحد المدافعين البارزين عن حقوق المثليين والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية ميتا في ياوندي. ولا يزال الصحفيون يتعرضون للاعتقال والاحتجاز بسبب عملهم، وتم إغلاق بعض منافذ وسائط الإعلام لأسباب سياسية. وأوقفت إذاعة المؤسسة (Foundation Radio) عن العمل لأنها أذاعت مقابلة صحفية عن المجلس الوطني لجنوب الكاميرون. وفي الكونغو، وجهت التهمة إلى صحيفتين وناشريهما بنشر الأكاذيب والتشهير. وفي تشاد، ألقى القبض على مدير صحيفة إنجينا نصف الشهرية وتم احتجازه شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٣ بتهمة نشر أكاذيب عن الحكومة. وأوقفت إحدى الإذاعات في مدينة دوبا، تشاد، لبثها معلومات اعتبرت مسيئة للحكومة.

٢٧ - وأثناء الزيارة التي قامت بها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى الكاميرون، وجهت انتباه الحكومة إلى مسؤولياتها تجاه الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وشجعت الحكومة على تدعيم سجلها الطيب في هذا المجال من خلال تهيئة بيئة مواتية لعمل الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وعدم تجريم العمل الإعلامي.

دال - القضاء على التمييز

٢٨ - لا يزال عرضة للتمييز بوجه خاص في جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية النساء، والأشخاص ذوو الإعاقة، وأفراد الشعوب الأصلية، والمهاجرون وأفراد أسرهم، والمثليون والمثليات ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية.

العمال المهاجرون وأفراد أسرهم

٢٩ - لا يزال العمال المهاجرون يواجهون تقييدات على تنقلاتهم ويتعرضون للتمييز في الحصول على العمل والخدمات الأساسية. وأثناء الفترة قيد الاستعراض، قامت غينيا الاستوائية بطرد أعداد هائلة من المهاجرين من بلدان غرب ووسط أفريقيا الذي اجتذبهم ازدهار صناعة النفط في البلد وما أدى إليه ذلك من طلب على اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة. وسبقت بعض عمليات الطرد حملات اعتقال واحتجاز بدعوى حدوث انتهاكات للقوانين الوطنية للهجرة.

٣٠ - وحتى اليوم، لم يصدق أي بلد من بلدان المنطقة دون الإقليمية على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وتدفع بعض الحكومات بالقول بأن الهجرة هي مسألة عالمية ومشتركة بين الدول، ولذلك فإن التشريعات المتعلقة بهذه المسألة، لكي تكون فعالة، تقتضي المعاملة بالمثل من جانب جميع الدول. وفي أعقاب حلقة العمل الوطنية المعقودة في ياوندي عام ٢٠١١ لتابعة الحوار بين بلدان المنطقة دون الإقليمية بشأن الهجرة وحقوق الإنسان، أعربت حكومة الكاميرون عن اعتزامها السياسي التصديق على الاتفاقية. بيد أن الحكومة لم تتخذ بعد أي إجراء في هذا الصدد بسبب الشواغل المذكورة أعلاه.

٣١ - وواصل المركز، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، الدعوة إلى التصديق على الاتفاقية في جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية. ومن المأمول فيه أن يؤدي إلى هذا التصديق القرار الذي اتخذته رؤساء دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا بفتح الحدود بين بلدانهم اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ومن ثم السماح بحرية تنقل الأشخاص داخل منطقة وسط أفريقيا.

المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية

٣٢ - لا يزال التمييز على أساس الميل الجنسي يشكل أحد الشواغل الجديدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر تعرض المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية للاعتقال والاحتجاز التعسفيين وللتهديدات من جانب الأفراد. ومما يغذي الغضب

العام ضد المثليين بوجه خاص ما يصدر من مواقف عن السلطات الدينية، مما حدا ببعض هؤلاء المثليين إلى اللجوء إلى الاختباء طلباً للأمن. وفي الكاميرون، هددت السلطات الحكومية بتشديد العقوبات على المثليين. ويجرم قانون العقوبات المثلية الجنسية التي تصل عقوبتها حالياً إلى السجن لفترة ثلاث سنوات. وتدرس السلطات تعديل القانون وتمديد فترة السجن إلى خمس سنوات. وفي هذا الصدد، فإن المفوضة السامية، أثناء زيارتها للكاميرون، حثت الحكومة على عدم تشديد العقوبات الحالية على المثلية الجنسية وإلى تعزيز تدابير الوقاية والحماية لمكافحة الوصم والعنف.

٣٣ - وفي الكاميرون، تعرض للتهديد أيضاً المدافعون عن حقوق الإنسان المؤيدون لحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، عثر على أحد هؤلاء المدافعين، وهو إريك أوهينا ليمبامب، ميتاً في منزله في ياوندي ويحمل جسمه آثار تعذيب. وتعرض للاستهداف المنظمات غير الحكومية التي تروج لحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وتعرضت مكاتب بعضها للحرق أو الاقتحام. وليس لدى المركز علم بأي تحقيقات جديدة تجري بشأن هذه القضايا. وبالنسبة إلى جهود الدعوة التي يبذلها المركز مع الحكومة فيما يتعلق بالتزاماتها الدولية ومنع ومكافحة التمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، فإن هذه الجهود تلقى مقاومة من جانب السلطات التي تشير إلى الأمر باعتبار أنه يندرج في إطار "الأخلاق العامة".

الشعوب الأصلية

٣٤ - استمر تعرض الشعوب الأصلية في المنطقة دون الإقليمية للتمييز، وخاصة في ما يتعلق بفرض الحصول على الأراضي والممتلكات والمنافع الاجتماعية الأساسية والمشاركة السياسية. وتؤثر الأنشطة التي تضطلع بها الشركات المتعددة الجنسيات في مجال استغلال الموارد الطبيعية تأثيراً حاداً على حياة الشعوب الأصلية. بيد أن هناك تحسناً تدريجياً بدأ يطرأ على الحالة على مدى العامين الماضيين. وساهم مشروع شراكة الأمم المتحدة من أجل الشعوب الأصلية، الذي تشارك فيه الكاميرون والكونغو، في إذكاء الوعي بحالة الشعوب الأصلية. وبذلت حكومتا الكاميرون والكونغو جهوداً مشجعة للتعرف على المجتمعات المحلية المعنية وتحديد مركزها وابتكار التدابير الممكنة لضمان أعمال حقوق الشعوب الأصلية، حتى وإن كانت لا تزال هناك خلافات حول التعريف المحدد للشعوب الأصلية. وأصدرت الكاميرون دراسة بشأن تحديد الشعوب الأصلية في البلد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وستبدأ المرحلة الثانية من هذه العملية قريباً. وتهدف الدراسة إلى التيقن مما إذا كانت مجتمعات محلية محددة

تفني بالمعايير التي تؤهلها لتكون من الشعوب الأصلية في ضوء المعايير الإقليمية والدولية. ويجري تشجيع الكونغو على التعجيل بتنفيذ قانونها الرائد بشأن تعزيز وحماية الفئات السكانية للشعوب الأصلية، الذي اعتمد في عام ٢٠١١. وسيعمل المركز وشركاء الأمم المتحدة على رصد هذا التنفيذ.

٣٥ - ونظم المركز مشاورات وحلقات عمل وطنية بشأن حقوق الشعوب الأصلية في المنطقة دون الإقليمية. وقام المركز أيضا بنشر نص إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ويدعم الأنشطة التي تقودها الحكومة للاحتفال باليوم الدولي للشعوب الأصلية في ٩ آب/أغسطس من كل عام. وساهمت أنشطة الدعوة وبناء القدرات التي يقوم بها المركز مع هيئات إدارة الانتخابات في تعزيز المشاركة السياسية للشعوب الأصلية عن طريق تمديد حملات تسجيل الناخبين في المواقع النائية حيث يقيم أبناء الشعوب الأصلية.

المرأة

٣٦ - لا تزال المرأة تواجه التمييز في أنحاء المنطقة دون الإقليمية، ولا تزال ناقصة التمثيل إلى حد كبير في المناصب السياسية. وفي أعقاب انتخاب مجلس الشيوخ في الكاميرون في نيسان/أبريل ٢٠١٣، على سبيل المثال، لم ينتخب لهذا المجلس الأعلى المكون من ١٠٠ عضو سوى ٢٠ امرأة. بيد أنه أحرز بعض التقدم في عدد من بلدان المنطقة دون الإقليمية في مجال تعزيز حق المرأة في المشاركة السياسية. ففي الكاميرون، تمثل المرأة حاليا ٣٠ في المائة على الأقل من أعضاء مجلس النواب. وفي انتخابات مجلس الشيوخ عام ٢٠١٣، اشترطت هيئة إدارة الانتخابات وجود أسماء مرشحات كشرط مسبق لفرز مرشحي الحزب. ووفقا لما ذكرته الهيئة، فقد زاد عدد الإناث اللاتي يحق لهن التصويت في الكاميرون.

٣٧ - وفي الكاميرون، كانت هناك مخاوف من أن يتأخر اعتماد قانون الأسرة، الذي لم يبت فيه على مدى قرابة ٢٠ عاما. ووفقا لأصحاب المصلحة في المجتمع المدني ووزارة تعزيز شؤون المرأة والأسرة، يعتبر هذا القانون معلما بارزا سيكون له إسهامه، فور اعتماده، في تعزيز وحماية حقوق المرأة والقضاء على التمييز والعنف وبعض الممارسات الضارة. ويجمع القانون بين أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا. وعرض المركز تقديم الدعم التقني لوزارة تعزيز شؤون المرأة والأسرة لتحقيق هذه الغاية.

٣٨ - وفي ما يتعلق بالاتجار بالبشر، ظلت الحالة في المنطقة دون الإقليمية مثير قلق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويجري الاتجار بالفتيات لأغراض الدعارة، لا سيما في بلدان غرب أفريقيا، ولكن أيضا في بلدان أوروبية. ولم تبذل جهود ملحوظة على مستوى المنطقة دون

الإقليمية لمكافحة هذا الاتجار، وافتقرت الجهود القليلة المبذولة على المستوى الوطني إلى الفعالية، ويعزى ذلك جزئياً إلى عدم التنسيق والتطبيق غير الكافي للأطر القانونية القائمة. واضطلع المركز بأنشطة لبناء القدرات بحضور مسؤولي إنفاذ القانون وإدارة العدل في بلدان المنطقة دون الإقليمية بشأن مسألة الاتجار.

٣٩ - واستمر وجود العنف الجنسي على نطاق واسع وكذلك استمر استخدامه كأداة لتهريب الطوائف المحلية في البلدان المتأثرة بالتراعات، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت هناك تقارير مدعمة بالوثائق عن حدوث حالات اغتصاب جماعي في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أفادت التقارير بارتكاب قوات ائتلاف سيليكا أعمال عنف جنسي على نطاق واسع لدى هجومها على بانغي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وبغية تجنب ازدواجية العمل الذي يقوم به ممثلو مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لم يركز المركز على هذا المجال أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أن العنف الجنسي والعنف الجنساني تم إدراجهما في عملية التخطيط لفترة الأربع سنوات المقبلة، كجزء من برنامج المركز لمكافحة التمييز.

٤٠ - وعمل المركز في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية مع منظمات المجتمع المدني والأمم المتحدة وسائر الشركاء من أجل تعزيز الحقوق المدنية والسياسية للمرأة من خلال أنشطة بناء القدرات والدعوة ونشر المعلومات.

هاء - تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتعاون مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٤١ - أنشأت جميع الدول في المنطقة دون الإقليمية، باستثناء سان تومي وبرنسيبي، مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، منحت ثلاث منها (بورووندي، ورواندا، والكاميرون) المركز ألف من لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وتحظى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالأهمية كجهات فاعلة وكشركاء للمركز في جهود تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها رغم الكثير من العوامل التي تعوق الأداء الفعال لهذه المؤسسات، من قبيل ضعف القدرة المؤسسية، وعدم كفاية الموارد، ومحدودية الدعم الحكومي، وبخاصة في غابون، وغينيا الاستوائية، والكونغو. وتفتقر بعض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى القدرة أو الاستقلال السياسي بما يمكنها من التحقيق في الادعاءات ومتابعة الشكاوى. وقد أثرت هذه الثغرات على الجهود الرامية إلى الامتثال للمبادئ المتصلة

بتحديد مركز هذه المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

٤٢ - ونظم المركز مجموعة من حلقات العمل المعنية ببناء القدرات للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على صعيد المنطقة دون الإقليمية والصعيد الوطني بغرض تعزيز مهارات أعضاء وموظفي هذه المؤسسات في مجال رصد حالة حقوق الإنسان في بلدان تلك المؤسسات، وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم توصيات باتخاذ إجراءات تصحيحية. وفي الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وتموز/يوليه ٢٠١٢، نظمت أربع حلقات عمل في المنطقة دون الإقليمية لتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والرصد والإبلاغ المتعلقين بحقوق الإنسان؛ وحماية حقوق الإنسان من خلال المتابعة الفعالة؛ ومعالجة الشكاوى. ونظمت حلقات العمل هذه في كل من ياوندي، وبرازافيل، وبوجومبورا، وليبرفيل، وأسفرت عن إنشاء شبكة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في وسط أفريقيا لتكون بمثابة منتدى لتبادل أفضل الممارسات. كما أشرك المركز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان باعتبارها شركاء وموارد في البلدان التي يقوم فيها بتنظيم أنشطة التوعية أو بناء القدرات، ووفر لها الوثائق ذات الصلة. ويقوم المركز بصورة منتظمة بالتعامل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية ويحيل إليها الحالات التي يدعى فيها بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان للنظر فيها ومتابعتها لضمان اتخاذ إجراءات بشأنها.

الاستعراض الدوري الشامل

٤٣ - شاركت جميع الدول في المنطقة دون الإقليمية في عملية الاستعراض الدوري الشامل، وتتابع، بدرجات متباينة، تنفيذ التوصيات. وتم استعراض حالة كل من غابون والكاميرون أثناء الدورة الثانية من الاستعراض، في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، على التوالي. وفي خطوة لاقت ترحيباً، قامت بالفعل كل من سان تومي وبرنسيبي، والكاميرون، والكونغو بإنشاء آليات وطنية للمتابعة واعتمدت خرائط طريق لمعالجة كل التوصيات المنبثقة عن آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، بما فيها توصيات هيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة، والاستعراض الدوري الشامل. وتمضي غابون وغينيا الاستوائية في ذات الاتجاه، وإن بدرجة أبطأ. وأتاحت المشاركة في عملية الاستعراض الدوري الشامل منطلقات هامة لمعالجة قضايا حساسة ومعلقة من قضايا حقوق الإنسان على المستوى الوطني في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، ولا يزال الشركاء يساهمون بدرجة عالية في الدعم التقني والمالي لتنفيذ عمليات المتابعة المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل. وأيد المركز المشاركة

الفعالة من جانب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والأفرقة القطرية للأمم المتحدة في عمليات متابعة الاستعراض الدوري الشامل. وأثناء الزيارة التي قامت بها المفوضة السامية إلى الكاميرون، أعربت عن ارتياحها لمشاركة الحكومة في الدورة الثانية للاستعراض، وشجعتها على تنفيذ التوصيات التي تلقتها، وعددها ١٧١ توصية، وتقديم ردود بشأن هذا التنفيذ قبل موعد انعقاد الدورة الرابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان.

التزامات تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات

٤٤ - بذلت بلدان المنطقة دون الإقليمية أيضا جهودها للوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات. وقام المركز بتدريب اللجان المكلفة بتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات وفي سياق الاستعراض الدوري الشامل في كل من غابون، والكاميرون، والكونغو خلال الفترة قيد الاستعراض. وتعهدت الكاميرون للمفوضة السامية بتقديم تقاريرها المتأخرة عن موعدها بمساعدة تقنية من المركز.

الإجراءات الخاصة

٤٥ - كانت هناك مشاركة مشجعة مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وقامت المقررة الخاصة المعنية بمسألة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، بزيارة غابون في أيار/مايو ٢٠١٢، وقام المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء بزيارة الكاميرون في تموز/يوليه من العام نفسه. وقدم الأخير توصيات هامة أكد فيها على وجه الخصوص على ضرورة إجراء إصلاحات تشريعية لضمان إحراز تقدم في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤٦ - وواصل المركز دعوة تشاد، وغابون، والكاميرون، والكونغو إلى تقديم دعوات مفتوحة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. ووجهت الكاميرون دعوات إلى أربعة منهم: المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير؛ والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان؛ والمقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي؛ والخبير المستقل المعني بمسائل الأقليات. ومن المتوقع أن تتم بعض الزيارات خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، وجهت حكومة تشاد دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عقب الزيارة التي قام بها نائب المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى البلد. وسيواصل المركز تيسير زيارات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة إلى بلدان المنطقة دون الإقليمية. وأثناء

الزيارة التي قامت بها المفوضة السامية إلى الكاميرون، أثنت على الحكومة للدعوات التي قدمتها بالفعل إلى المكلفين بولايات السابق ذكرهم، وشجعتها على النظر في توجيه دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات.

مواءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان

٤٧ - في الكاميرون، بذلت الجهود لمواءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويجري حالياً تنقيح قانون العقوبات والقانون المدني. وفي غابون، لا تزال عملية تحقيق الاتساق بين القوانين الوطنية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان بطيئة الخطى. ولم تتخذ أي إجراءات لإدماج أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي صدق عليها البلد في عام ٢٠٠٨، في القانون المحلي.

الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان

٤٨ - أدرج المركز آليات حقوق الإنسان الإقليمية، وبخاصة صكوك حقوق الإنسان الأفريقية مثل الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم، في أعمال الدعوة التي يضطلع بها المركز. وحتى الآن، لم تصدق على الميثاق سوى ثلاثة من بلدان المنطقة دون الإقليمية، هي تشاد، ورواندا، والكاميرون.

٤٩ - وتعاون المركز تعاوناً فعالاً في تيسير زيارات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعين للمفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وجرى الاضطلاع بأنشطة مشتركة مع المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان في أفريقيا، ورئيس فريق الخبراء العامل المعني بالشعوب الأصلية التابع للمفوضية الأفريقية. وعزز التعاون مع المعهد الأفريقي للتأهيل، ومقره هراري، من أعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأفضى إلى التزام قوي من جانب السلطات الكونغولية بالتصديق على اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة.

رابعاً - التحديات التي تواجه المركز

٥٠ - لم يتيسر دائماً تحقيق التعاون بين بعض الدول والمركز. ففي غينيا الاستوائية، على سبيل المثال، ألغيت الأنشطة المخطط لها بهدف تعزيز الديمقراطية والحوكمة لأن المركز لم يحصل على إذن من الحكومة. وبلدان المنطقة دون الإقليمية مدعوة إلى زيادة تيسير تعاملها بشكل بناء مع المركز الذي أقرت هذه البلدان ولايته.

٥١ - شاركت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بفعالية في الأنشطة التي نظمها المركز في بلدان المنطقة دون الإقليمية. بيد أنها لم تتمكن من متابعة هذه الأنشطة متابعة فعالة على الصعيد الوطني بسبب نقص ما يلزم من أموال ولوازم وموارد بشرية. وينبغي للحكومات أن تكفل استقلالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وأن تكفل لها الموارد اللازمة للاضطلاع بولايتها بكفاءة.

٥٢ - ويمثل انخفاض مستوى التصديق على الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان تحدياً هاماً لأنه يحد من مستوى التزام الدول بزيادة تحسين تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ولذلك، فإن المركز سيواصل إيلاء الأولوية للدعوة إلى التصديق على حقوق الإنسان وإنشاء آليات للتنفيذ على الصعيد الوطني تتسم بالكفاءة.

خامساً - الخلاصة وفرص المشاركة في المستقبل

٥٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض، تمتع المركز بما حصل عليه من حسن التعاون مع معظم بلدان المنطقة دون الإقليمية الأمر الذي مكّنه من الاضطلاع بمزيد من الأنشطة. وينحو التعاون تدريجياً صوب الأنشطة التي تطلب الدول الاضطلاع بها وليس الأنشطة التي يقترحها المركز. وقد التمتت بلدان عديدة دعم المركز لأغراض عدة، بما في ذلك الوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير، وبناء القدرات لموظفي إنفاذ القانون والموظفين القضائيين. ويتجلى التزام وزارات العدل في غابون، وسان تومي وبرنسيبي، والكاميرون، والكونغو، بوجه خاص، في عدد أنشطة بناء القدرات التي تم تنظيمها للمتخصصين من موظفي القضاء وإنفاذ القانون في هذه البلدان. ومن المتوقع أن يتلقى المركز طلبات متزايدة لتنظيم أنشطة في مجال بناء القدرات لموظفي إنفاذ القانون والموظفين القضائيين خلال السنوات المقبلة. وسيسعى المركز إلى دعم وتعزيز هذا التعاون وتلبية الطلبات المتزايدة من المساعدة التقنية.

٥٤ - وفيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، سيواصل المركز دعم تقاسم أفضل الممارسات في المنطقة دون الإقليمية وتقديم المساعدة إلى البلدان المعنية (بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية) في وضع استراتيجيات وطنية بشأن العدالة الانتقالية.

٥٥ - وقد استجمع المركز خبرة هائلة في مجال حقوق الإنسان والانتخابات سوف يستند إليها في العمليات الانتخابية المقبلة، مع التركيز بوجه خاص على زيادة مشاركة المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية.

٥٦ - وتعامل المركز مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان باعتبارها شركاء متميزين في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية. وأثمر الحوار والتعاون مع هذه المؤسسات وسيواصل تحسينهما من خلال مواصلة المركز دعمه للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بما يكفل امتثالها الفعال لمبادئ باريس، بسبل تشمل الشبكة الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، المنشأة حديثاً. وستقوم لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان باستعراض حالة الكاميرون خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥، في حين سيجري استعراض حالة بوروندي في النصف الثاني من عام ٢٠١٧. وقد ترد طلبات استعراض أخرى من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المنشأة مؤخراً في المنطقة دون الإقليمية، من قبيل تلك التي أنشئت في غابون وغينيا الاستوائية. ولذلك، ينبغي تدعيم قدرة هذه المؤسسات قبل الشروع في عملية الاستعراض.

٥٧ - ويعتزم المركز الاستفادة من الفرص المتاحة لتحسين التعاون مع المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الأمانة التنفيذية للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ولا سيما اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وسيواصل المركز الدعوة إلى التصديق على الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم وغيره من معاهدات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية.

٥٨ - وقد استفاد المركز من التعاون المثمر مع مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا، وبخاصة من خلال إنشاء مداخل جديدة للمشاركة في الأنشطة الرامية إلى تعزيز الديمقراطية ومعايير حقوق الإنسان في غينيا الاستوائية، حيث كان التعاون مهمة شاقة.

٥٩ - ومع تزايد بروز أهمية المركز، اتسع نطاق طلبات المساعدة ومن المتوقع لها أن تزداد خلال السنوات المقبلة. وحتى يتمكن المركز من الوفاء بولايته ويلبي هذه الطلبات، سيكون من الأهمية بمكان أن تخصص له موارد مالية إضافية.